

سياسة استخدام البيانات المفتوحة

مكتب إدارة البيانات

النسخة الأولى



جدول المحتويات

2	المقدمة
3	الفصل الأول: أحكام تمهيدية
3	المادة الأولى: التعريفات
3	المادة الثانية: هدف السياسة
4	المادة الثالثة: نطاق تطبيق السياسة
4	المادة الرابعة: ملكية السياسة
4	الفصل الثاني: أحكام السياسة
4	المادة السادسة: أحكام سياسة استخدام البيانات المفتوحة
5	الفصل الثالث: أحكام ختامية
5	المادة السابعة: اعتماد ونفاذ السياسة
5	المادة الثامنة: المراجعة الدورية السياسة

المقدمة

سعيًا من الهيئة لتحقيق مبدأ الشفافية وإثراء المجتمع عبر الوصول لمجموعات البيانات الحكومية، أصدرت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي السياسات والتشريعات المتعلقة بالبيانات المفتوحة والتي تعتبر المرجع الرئيسي للشروط والأحكام المذكورة في هذه السياسة.



الفصل الأول: أحكام تمهيدية

المادة الأولى: التعريفات

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية أينما وردت في هذه السياسة المعاني المبينة أمامها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

المصطلح	التعريف
الهيئة	الهيئة السعودية للملكية الفكرية
السياسة	سياسة استخدام البيانات المفتوحة
الرئيس التنفيذي	الرئيس التنفيذي للهيئة
مجموعات البيانات	مجموعة من البيانات التي تُمَثَّل على شكل جدول (أعمدة وصفوف) تتعلق بموضوع معيّن، على سبيل المثال (تفاصيل شهادات البراءات الممنوحة للعام 2022). ويتم إتاحتها بأي صيغة مفتوحة مثل (Excel, CSV, JASON...).
البيانات المفتوحة	مجموعات البيانات المحددة من البيانات أو المعلومات التي تم تصنيفها بالتصنيف "عام" وتكون متاحة للعموم مجاناً ودون أي قيود لاستخدامها أو مشاركتها
المستخدم	أي فرد يقوم بالاستفادة من مجموعات البيانات المنشورة من قبل الهيئة
البيانات والمعلومات العامة	البيانات أو المعلومات التي تم تصنيفها بالتصنيف "عام" وفق سجل تصنيف البيانات الصادر من مكتب إدارة البيانات في الهيئة
نموذج الطلب	نموذج طلب البيانات الصادر من مكتب إدارة البيانات في الهيئة

المادة الثانية: هدف السياسة

تهدف هذه السياسة إلى تحقيق مبدأ الشفافية وإثراء المجتمع عبر الوصول لمجموعات البيانات المتعلقة بالملكية الفكرية.



المادة الثالثة: نطاق تطبيق السياسة

تنطبق أحكام هذه السياسة على جميع البيانات والمعلومات التي يتم نشرها من قبل الهيئة في البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة.

المادة الرابعة: ملكية السياسة

تعود ملكية هذه السياسة الى مكتب إدارة البيانات في الهيئة

الفصل الثاني: أحكام السياسة

المادة السادسة: أحكام سياسة استخدام البيانات المفتوحة

1. يجب ألا تستخدم هذه البيانات لأي أغراض سياسية أو لدعم نشاط غير مشروع أو إجرامي أو في تعليقات عنصرية أو تمييزية أو التأجيج أو التأثير السلبي في الثقافة أو المساواة أو التحريض أو أي نشاط غير نظامي أو مخالف لعادات المملكة وتقاليدها وأنظمتها.
2. عند إعادة الاستخدام يجب الإشارة لمصدر المعلومات التي تم إعادة استخدامها عن طريق وضع رابط البوابة الإلكترونية للهيئة؛ للمحافظة على الملكية الفكرية للبيانات ومصادقيتها وصحة مصدرها.
3. يجب على المستخدم الحفاظ على مستوى جودة البيانات وعدم تحريفها أو تعديل مصدرها.
4. تُخلي الهيئة مسؤوليتها عن أي ضرر على المستخدم سواء فرد أو جهة ناتج عن سوء استخدام البيانات المنشورة.
5. لا يحق استخدام البيانات بطريقة توحي بأن المستخدم هو جهة رسمية، أو بأنه تم الترخيص له بنشر تلك البيانات بشكل خاص.
6. إن الهيئة غير مسؤولة عن أي أخطاء أو بيانات مفقودة ناتجة عن إعادة الاستخدام من خلال تطبيقات ومنتجات فكرية أو غيرها مبنية على هذه البيانات.
7. الالتزام بإزالة أي منتجات تم تطويرها وبناءها بناء على البيانات المنشورة في حال طلب الهيئة إزالة ذلك سواء لأسباب إزالة هذه البيانات أو أي أسباب أخرى يتم تحديدها من قبل الهيئة.
8. إن دخولك واستخدامك للبيانات المفتوحة يعتبر إقراراً منك بالتزامك بأحكام وشروط هذه السياسة والسياسات ذات العلاقة.
9. أحكام وشروط هذه السياسة قابلة للتغيير دون إخطار مسبق للمستخدم، لذا وجب التنويه إلى ضرورة مراجعة هذه السياسة بشكل مستمر في حال وجود أي تغييرات عليها.



10. تلتزم الهيئة بإتاحة مجموعات البيانات المفتوحة التي تنتجها بشكل مجاني.
11. تلتزم الهيئة بإتاحة الفرصة للمستخدمين سواء أفراد أو جهات لرفع طلب نشر مجموعات بيانات إضافية وتحليل تلك الطلبات والرد عليها ضمن الإطار الزمني الموضح في نموذج الطلب سواء كانت الطلبات مقدمة بصورة مباشرة أو من خلال المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة.
12. الالتزام بالمبادئ والضوابط الأساسية للبيانات المفتوحة وذلك بما لا يتعارض مع مبادئ وضوابط السياسة الوطنية للبيانات المفتوحة.
13. سياسات حوكمة البيانات الوطنية الصادر عن (سدايا): (سياسة البيانات المفتوحة)
<https://sdaia.gov.sa/ndmo/Files/PoliciesAr.pdf> .a

الفصل الثالث: أحكام ختامية

المادة السابعة: اعتماد ونفاذ السياسة

تكون هذه السياسة نافذة اعتبارًا من تاريخ صدور قرار الرئيس التنفيذي باعتمادها ونشرها في البوابة الإلكترونية للهيئة.

المادة الثامنة: المراجعة الدورية السياسة

تُراجع هذه السياسة بشكل دوري بما يضمن التحقق من استيفائها للمتطلبات اللازمة.